بدء استجواب الحجرف لنايف (تصوير: صالح محمد)

سمو رئيس مجلس الوزراء لدى دخوله قاعة عبدالله السالم

# وسموه يرى الأمور طيبة حتى الآن

## ليعلم الشعب وممثلوه كيف نعمل وكيف يريد لنا البعض أن نعمل ولن أنزلق إلى ما ورد في محاور الاستجواب

## بعد عقد اجتماع في اللجنة المالية خرج المستجوب وقال إن الوزير لم يحضر.. وكيف أحضر إلى اجتماع لم أدع إليه

## الاجتماع التالي كنت مع الوفد الرسمي إلى العراق وطلبت من «التأمينات» الحضور.. والتعديل يجب أن يدرس

## الاستبدال نظام تكافلي وليس قرضا ربويا كما يقول البعض وهو يسقط عند الوفاة.. والقروض محددة

نايف متحدثا

## ما هكذا تورد الإبل يا بو عبدالله.. وأنا لا أشك في مصداقيتك لكن استعجال التعديل لايخدم القانون

## هذه منصة المصداقية وسواء كنت في المنصب أم لا.. أبقى كما أنا نايف المواطن فلا تعزف على وتر القبلية

## تتحدث عن عائلتي وأنا أفخر بعائلتي وما قيمة الرجال إلا في مواقفهم وما قيمة الناس إلا بمبادئهم

بهذا النوع والعنوان»، مؤكدا انه ليس شخصيا وانما بالشان العام ومصالح المواطنين.وقال النائب محمد هايف إن وزير المالية لم يف بعهده بحل ما أسماه «اقتضاء فوائد على استبدال الراتب» للمتقاعدين لدى المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية.

وأشار الى انه عندما كان متوجها إلى تسجيل اسمه ضمن طلب طرح الثقة بوزير المالية اثناء مناقشة المجلس للاستجواب في الجلسة الماضية والذي كان من المقرر تقديمه لوزير المالية في الجلسة العادية الماضية «طلب مني بعض النواب عدم التوقيع وأجبت إن الوزير لم ينفذ بعض الأحكام الصادرة».

وأضاف «تراجعت عن طرح الثقة بعد أن كان اسمي مسجلا ضمن الطلب الذي لم يكتمل». مبينا وفق رايه ان التراجع عن ذلك لا يعيبه إذا كان لمصلحة الأمة.

وذكر إنه «اجتمع مع الوزير بعد الاستجواب بحضور ثلاثة نواب ووجه إليه سؤالا بشان موعد إصدار قرار اسقاط الفوائد وأجابني غدا ولم يحصل».

وأشار إلى «غياب الوزير» عن اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لمناقشة هذا الموضوع على حد قوله ثم «بين لي في وقت لاحق أن لديه قانونا افضل من القانون الحالي وطلبت منه الإعلان عنه ولم يفعل».

واتهم هايف المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بـ«التعامل في الربا». قائلا انها «جهة غير ربحية لخدمة المواطنين وليس استغلالهم والاستفادة منهم».

وجاء دور الوزير في الرد.

وأعرب وزير المالية في مستهل رده على الاستجواب عن أسفه لما ورد في الاستجواب، وقال: أواجه استجوابا أوقفني في متالبه الأخلاقية، آقف أسفا على فظاعة الاستجواب وفظاعة الاتهام.. واربأ بالأخ محمد هايف عن ما جاء في عبارات الاستجواب.

وأضاف الحجرف: المحور الأول يتعلق بي ولن أنزلق إلى ما ورد فيه وبابى كل ذي مروءة أن يرددها، والمحور الثاني لم يتجاوز صفحة رغم انه يتناول موضوع الاستبدال الفني المعقد والمستجوب يريد تعديله قبل مغيب المجلس.

وأشار الى ان «جميع المستشارين الذي تكلمت معهم قالوا في الاستجواب عوار دستوري لأن فيه تجريح وإساءة وقذف». متابعا: «ليعلم الشعب وممثلوه كيف نعمل وكيف يريد لنا البعض ان نعمل».

وأوضح: «عقد اجتماع في اللجنة المالية وخرج المستجوب وقال إن الوزير لم يحضر.. وكيف أحضر الى اجتماع لم أدع إليه.. وفي الاجتماع الذي يليه كنت مع الوفد الرسمي الى العراق وطلبت من «التأمينات» الحضور.. والتعديل الذي قدم يجب أن يأخذ مجراه في الدراسة».

وأضاف: «حضرت اجتماع اللجنة المالية أمس.. وبعده قدم النائب الاستجواب وقال إنه إبراء للذمة وسوق أنني وافقنا على إسقاط 200 مليون». مؤكدا «لم أذكر إطلاقا إسقاط دينار واحد لأنني لا أملك ذلك وليس ضمن صلاحياتي.. وفي العام 2005 تم إسقاط الفوائد وكان ذلك بقانون».وبين الحجرف ان «هناك 8 أحكام تميز أيدت موقف التامينات في مسالة الاستبدال وهذا يدل على صحة تطبيق القانون».

مشيرا الى ان «الاستجواب يؤكد في بدايته عدم وجود سند قانوني لاقتضاء فوائد الاستبدال وفي الصحيفة نفسها يقول إن الاستبدال منظم بالقانون». متوجها للنائب المستجوب بالقول«يا بو عبدالله من كتب لك الاستجواب لم يرد بك خيرا بسبب هذا التناقض».

وأكد وزير المالية ان «الاستبدال نظام تكافلي وليس قرضا ربويا كما يقول البعض وهو يسقط عند الوفاة.. والقروض محددة وفق قانون البنك المركزي وتحصل بعد الوفاة وهدفها ربحي وفائدتها غير ثابتة».

وأشار الى ان «المقترح الذي قدمه المستجوب بشان الاستبدال غير مدروس وليس فيه عدالة وفيه استعجال وكارثي.. ويستكترون علينا طلب وقت لدراسته».

وقال: «ما هكذا تورد الإبل يا بو عبدالله.. وأنا لا أشك في مصداقيتك لكن استعجال التعديل لايخدم القانون».

وختم الحجرف مرافعته قائلا: «هذه منصة الصدق والمصداقية وسواء كنت في المنصب ام لا.. ابقى كما أنا نايف المواطن الكويتي الحضري البدوي فلا تعزف على وتر القبلية وتتحدث عن عائلتي وانا أفخر بعائلتي، وما قيمة الرجال إلا في مواقفهم وما قيمة الناس إلا بمبادئهم».

أعرب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف عن استغرابه من طلب النائب المستجوب منه تعديل نظام الاستبدال لدى المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية وهو قانون فني «ضخم» ويعمل به منذ عام 1976 متسائلا «كيف لي أن أقوم بتعديله وتقديمه في اليوم التالي من الانتهاء من مناقشة الاستجواب».

وقال انه أثناء مناقشة الاستجواب قررنا بالتوافق مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية إعادة التقرير إلى اللجنة مؤكدا رفضه تجاوز القوانين.

وأضاف انه اجتمع مع النائب بتاريخ 12 يونيو الماضي وطلب منه تطبيق القانون مباشرة دون معرفة الرأي الفني «وأجبت بان التقرير لدى اللجنة «المالية» البرلمانية ونحن بحاجة إلى دراسته».

وأوضح ان النقاش الذي دار مع النائب كان محصورا عن تطبيق الفتوى الشرعية التي وردت في الاستجواب السابق والتي صدرت في عام 2010 مشددا على ان الموضوع يتعلق بمادة قانونية «ولا يمكن لي إصدار قرار وتجاوز القانون».

وأشار إلى اتهام النائب المستجوب له بعدم حضور اجتماع اللجنة بتاريخ 11 يونيو الماضي لمناقشة نظام الاستبدال و«أساسا لم أدع للاجتماع» مبينا انه كان «من باب أولى أن يتقدم النائب باقتراح بقانون ويحال إلى اللجنة لمناقشته.. تلك هي الممارسة السليمة».

وأوضح انه في اجتماع اللجنة الذي عقد الأربعاء الماضي «كنت موجودا خارج البلاد مع سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في زيارة سموه الرسمية إلى بغداد» مشيرا إلى حضور مسؤولي «التأمينات الاجتماعية» اجتماع اللجنة.

وعزا عدم حضوره اجتماع اللجنة الذي عقد الأحد الماضي إلى تغيير اللجنة موعد انعقاد اجتماعها من العاشرة صباحا إلى ال12,00 ظهرا وحينها «كنت مرتبطا بالاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء» مبينا ان مسؤولي «التأمينات الاجتماعية» توافقوا مع اللجنة على منح مدة خمسة أسابيع لدراسة عدة مقترحات.

ولفت إلى حضوره اجتماع اللجنة أمس الاثنين «وتم التاكيد على التوافق وفي اليوم ذاته تقدم النائب بالاستجواب وقبلها كان النائب المستجوب مستمرا في توجيه التهديدات».

وشرح الحجرف نظام الاستبدال لدى «التامينات الاجتماعية» موضحا ان القانون ينظمه منذ عام 1976 «وما يقر بقانون لا يلغى او يعدل إلا بقانون» مشيرا إلى المواد المتعلقة بالاستبدال ارقام 77 و78 و79 من قانون المؤسسة رقم 61 لسنة 1976.

وأضاف ان فتاوى متعددة أكدت شرعيته وهو لا يستهدف الربح مشددا على انه «لا يعد وعاء استثماريا لأموال الصناديق المحددة.. والاستبدال لدى المؤسسة هو نظام تكافلي ذو طبيعة خاصة يحكمه قانون «التامينات الاجتماعية»».

وبين أن نظام الاستبدال ليس قرضا ربويا أو قرضا حسنا ولا يكون مقابل رسوم أو رهن كما انه يسقط عند الوفاة مشيرا إلى صدور 35 حكما نهائيا لمصلحة «التامينات الاجتماعية» ولم يصدر أي حكم ضدها بشان نظام الاستبدال.

وأعرب عن أسفه على الاتهامات التي وجهت إليه من النائب المستجوب مبينا ان «ما قاله النائب بشان عدم تنفيذي للأحكام الصادرة غير صحيح».

ورأى ان المحور الأول من الاستجواب حمل العديد من الاتهامات ووجه إلى شخصه

خورشيد يدلي بدلوه

محادثات ثنائية

بين السبيعي والعريد